انتاج وتسويق الحبوب واثرهما على تحقيق استدامة الامن الغذائي
- دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق -

The Production and Marketing of Grain and their Impact on The Achievement of Sustainability Food Security A Descriptive Study of the Wheat Harvest in Iraq

أ.د ثامر البكري
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية الاردن - عمان-
thamirbakri@yahoo.com

ملخص

للعديد من السنوات اعتبرت الزراعة هي الضمان الاكيد لاستمرار حياة البشر كونها تمثل حجر الاساس لتامين التنوع الغذائي للبشرية لما تمثله من اساس مهم في اشباع الحاجات والرغبات. وتنبع مشكلة البحث في تحديد المخاطر الناجمة من القصور في انتاج وتسويق القمح بأعتبارها مادة رئيسة لتحقيق الامن الغذائي. بالاضافة الى ذلك فأن الهدف الرئيسي من البحث هو توضيح الواقع المؤلم للزراعة في العراق بشكل عام وزراعة القمح بشكل خاص, عبر مؤشرات رقمية تدلل على مستوى التدني الحاصل في انتاج القمح.

واخيرا يسعى الباحث للخروج بعدد من التوصيات تصب في ان تكون خطوات موضوعية لتحقيق الامن الغذائي في العراق وقابلة بذات الوقت لان تكون ممكنة التطبيق في الوطن العربي.

الكلمات الدالة: التسويق الزراعي , القمح والآمن الغذائي.

Abstract

For many years, the agriculture considered as a main guarantee for human life's persistence, since it represents the cornerstone for securing foods variety to satisfy humans need and wants. The research problem stem from determining the key risks resulted from the shortage of both wheat production and marketing, in view of the fact that the wheat considers as crucial material in food security.

Moreover, the major objective of this research is to clarify the sore truth of the agriculture sector in Iraq in general, and for wheat planting in particular, through digital indicators points out the declining level of wheat production. Finally, the researcher hopes to present a number of recommendations to be as a objectivity steps to achieve food security in Iraq and capable at the same time to be applicable in the Arab nations.

Keywords: *Agricultural Marketing, Wheat and Food Security.*

مقدمة

تعتبر الزراعة من المهن التي مارسها الانسان منذ القدم لكونها ارتبطت بأستمرار حياته لكي يبقى ويعيش من جانب, ولكي يكون ناتجها مصدرا لارتزاقه في تلبية حاجاته الاخرى التي يمكن ان يحصل عليها من جراء بيع تلك المنتجات الزراعية من جانب اخر. واليوم اصبحت الزراعة ترقى في اهميتها الى مستوى ما كانت عليه بالنسبة للانسان , لكون الدولة مسؤولة امام المجتمع في تلبية حاجاته وتهيأة الظروف المناسبة للانتاج الزراعي لكي تدوم الحياة في المجتمع . وعلى الرغم من تمتع العديد من الدول في العالم والعربية منها بخاصة على موارد

اخرى يقفز في مقدمتها البترول , ولكن يبقى للزراعة الاثر الاكبر في حياة المجتمعات العربية.

من هنا تتجلى اهمية الزراعة في تأمين حاجات المجتمع وتمتعهم بما يريدون استهلاكه من منتجات زراعية فضلا عن تحقيق الاشباع لهم وعدم تعرضهم للعوز والجوع . فأصبح الامن الغذائي مطلبا وهدفا استراتيجيا لمختلف الدول والمنظمات العالمية والاقليمية للعمل على تلبية حاجات المجتمعات وتقديم الحلول الناجعة التي تحقق لهم هذا الهدف . ومن هنا فان هذا البحث يسعى الى التصدي لموضوع الامن الغذائي باعتباره هاجسا خطيرا وانسانيا بذات الوقت على جميع شعوب الارض بعامة والوطن العربي بخاصة . وقد تم اعتماد العراق كمجال في هذا البحث للاستعراض والتحليل لمفهوم الامن الغذائي واثره الستراتيجي على المجتمع العراقي ومعتمدين في البحث على منتجات الحبوب وتحديدا القمح كعنصر اساسي وحيوي في تحقيق الامن الغذائي المستدام . وسعى البحث الى استعراض سريع وعام لمفهوم التسويق الزراعي والانتاج الزراعي ووصولا الى استخدامه كادوات مركزية في تحقيق فاعلية تنفيذ الامن الغذائي.

اولا : منهجية البحث : تتمثل منهجية البحث بالمضامين الرئيسة التالية :

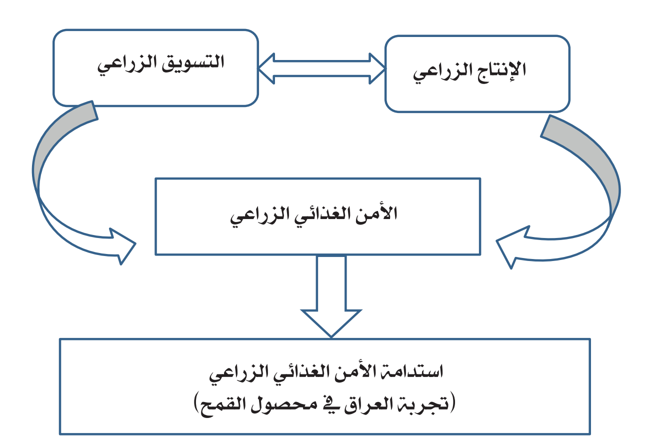
- **مشكلة البحث** تتأشر في نقطة جوهرية تتمثل في الخطر المحدق بالمجتمع العربي عموما والعراقي خصوصا من جراء نقص المواد الغذائية الزراعية والتي تنعكس بشكل جوهري على حق اساسي من حقوق الانسان وهو حق العيش كما اقرته الاديان والاعراف والمنظمات الانسانية والعالمية . وتتحدد المشكلة في قصور الانتاج لمادة القمح والشحة التي يعانيها السوق في تلبية طلب المجتمع , وبما ينعكس سلبا على تحقيق الامن الغذائي .

- **اهمية البحث** تتضح اهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع يمثل هاجس لكل مواطن يهدف في حياته الى تحقيق الاشباع المادي والنفسي لما يحتاجه من المواد الغذائية الزراعية والاساسية منها تحديدا . وبالتالي فان البحث يستعرض وبالارقام الحقيقية الواقع المؤلم لما الت اليه الزراعة في العراق وتحديدا في زراعة الحبوب وبعد ان كان من الدول الرائدة على الصعيد العالمي في الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **اهداف البحث** يهدف البحث الى تسليط الضوء على الواقع المؤلم للزراعة في العراق وتحديدا زراعة القمح واثارة الاهتمام بوجوب ملافاة الخطر الذي يحدق بهذا المنتج لكونه يمثل معيار من معايير السيادة الوطنية لانه يرتبط بغذاء الشعب.

- **اسلوب البحث المعتمد والنموذج** يعتمد البحث على اسلوب التاطير النظري في بلورة فكرة الموضوع وترابطها مع الجانب الوصفي الميداني للواقع الزراعي والانتاجي للقمح في العراق , وعلى وفق تسلسل منطقي في عرض مضامين البحث وكما مؤشر في نموذج البحث بالشكل (1)

شكل (1) نموذج البحث



ثانيا :- الجانب النظري /التسويق الزراعي والمنتجات الزراعية

يعرف التسويق الزراعي على انه «انجاز الانشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات الزراعية لغاية وصولها وبأي شكل كان الى المستهلك النهائي »[1]. ويتضمن هذا التعريف في جوهرة على الاشارة الى الفوائد التي يجنيها المنتجون والمسوقون للمنتج الزراعي في حصولهم على عوائد مالية نظير تقديمهم للمنتج الزراعي , ولولا التسويق الزراعي لاصبح المنتج حبيس المزرعة او نطقة التسويق له. كما ان التسويق الزراعي تتضح اهميته في ايصال المنتج الى الطرف المستهدف سواء كان مستهلك نهائي او مصنع للمنتجات الغذائية كالمطاعم او مصانع الاغذية او المنظمات المختلفة التي تقدم الطعام كجزء من عملها . ولكن وعلى الرغم من الاختلاف والتباين في اشكال ونماذج المنتجات الزراعية الا انها تتجه في النهاية الى المستهلك والذي هو الطرف النهائي للتسويق الزراعي.

وتعتبر المنتجات الزراعية بحقيقة الامر تشكيلة متنوعة ومتعددة ويصعب حصرها في الكثير من الاحيان , بل يمتد الامر الى المنتج الواحد وكما هو على سبيل المثال تصل الانواع المختلفة من منتج التمر الى اكثر من 400 صنف في البلد الواحد ويزداد العدد اذا ما تم التعميم على البلدان المنتجة له. وكذلك الامر الى منتجات اخرى كما هو في القمح ايضا .وهذا الامر يقودنا الى القول بان المنتجات الزراعية تمتاز بعدد من الخصائص ومن ابرزها هي الاتي :

- **التنوع**: وكما اسلفنا القول في اعلاه بأن المنتجات الزراعية تمتاز بتنوع كبير جدا ويفوق في عدده المنتجات الصناعية , حيث ان ما موجود على سطح الارض الكثير والكثير من المنتجات التي لا زالت مجهولة لدى العديد من البشر في العالم
- **الموسمية**: العديد من المنتجات الزراعية وبشكلها الطبيعي تعتمد على الموسمية في انتاجها وبخاصة تلك المنتجات التي تحتاج الى مساحات شاسعة في الزراعة وكالقمح مثلا . وتصل نسبة المنتجات الموسمية الى حدود 90% من مجمل المنتجات

الزراعية .

ـ التلف: تعتبر المنتجات الزراعية وبشكلها الطبيعي سريعة التلف وبخاصة ان لم تتوفر لها الشروط المناسبة في عملية الخزن والحفظ. ولكن التكنولوجيا وما افرزته من وسائل مختلفة ومتقدمة اتاح الفرصة امام المستهلك في قدرته على اطالة عمر المنتج الزراعي وللاستفادة منه لاطول فترة ممكنة.

ـ التطور بالانتاج: لم تعد المنتجات الزراعية بنموذج او شكل واحد وكما كانت عليه بالسابق , بل اصبح هنالك تسارع كبير في تطويرها جينيا وعبر العمليات المخبرية المختلفة . وبالتالي اصبح هنالك سلالات جديدة من المنتجات الزراعية قد تختلف بالشكل او اللون او حتى الطعم عما كان متعارف عليه سابقا.

ـ التأثير الجغرافي: العديد من المنتجات الزراعية وعلى الرغم من التقدم التكنلوجي المؤثر في انتاجها وخلق المناخ الملائم لها في عملية الانتاج . الا ان المكان الجغرافي لنشوء ذلك المنتج فيها يميزها عن بقية المواقع الاخرى حتى وان تم نقل النبته الزراعية الى ذلك المكان , لان هذا يرتبط بالمناخ والتربة والطبيعة بمختلف خصائصها والتي تتيح للمنتج الزراعي بيئة مختلفة عن غيرها للانبات والنمو . لذلك نرى العديد من المنتجات الزراعية قد ارتبطت في بلدان معينة دون غيرها كما هو مثلا للقمح الاسترالي , الرز الامريكي , الموز الصومالي , التمر العراقي والجزائري .... الخ.

ولابد من الاشارة هنا الى كون مصطلح المنتجات الزراعية لا ينحصر في حدود المنتجات النباتية فقط , بل يمتد الى المنتجات الحيوانية ايضا , والتي في حقيقة الامر هي جزء من المنظومة الزراعية باعتبار ان المنتج الحيواني هو جزء من الحقل للمنتجات الزراعية , ولكن هذا الموضوع ليس من اهتمامات واهداف البحث .

الانتاج الزراعي: يمكن اعتماد العديد من السياسات الزراعية في مجال الانتاج الزراعي من قبل الدولة باعتبارها الجهه المسؤولة والراعية لتحقيق الامن الغذائي للبلد ولعل من ابرز هذه السياسات هي الاتي : (2)

1- السياسات المتعلقة بنمط الحيازة : وتعني تنظيم الحيازات الزراعية من تملك او مشاركة او استئجار ... الخ . فضلا عن تنظيم الحيازة ما بين الحائزين .

2- السياسات المتعلقة بامتلاك الارض: تتمثل بالتحديد المسبق لاستخدام الارض وبما يتوافق مع توجهات الدولة في ذلك ومراعاة الموارد اللازمة في الانتاج وتحديدا توفر المياه لاغراض السقي.

3- السياسات المتعلقة بالمياه: توافق استخدام الارض وطرق الانتاج المعتمدة مع توفر المياه اللازمة لتحقيق الانتاج الناجع والفاعل والسعي لترشيد استخدام الماء لانه ثروة كبيرة ومهمة وبخاصة للدول التي تعاني من الشحه فيها.

4- السياسات المتعلقة بالعمالة الزراعية: ترتبط بجوانب مختلفة من تحديد الاجور والحوافز والاسعار ومدى استخدام المكننة او العمل اليدوي في مجال الزراعة او الجني للمحصول الزراعي .

5- السياسات المتعلقة برأس المال: وهي تلك السياسات المتعلقة بالتمويل والاستثمار في قطاع الزراعة والتسهيلات المصرفية المقدمة في هذا المجال .

و بعيدا عن التفاصيل المتعلقة باساليب وطرق الانتاج الزراعي والمتطلبات اللازمة للانتاج فاننا سنستعرض الجانب الاخر من الانتاج الزراعي وبقدر ارتباطه بالتسويق للمنتج الزراعي وهو ما يتمثل بالمنفعة المتحققة من الانتاج الزراعي . ويقصد بالمنفعة بانها « قدرة المنتج المقدم على اشباع وارضاء حاجة المشتري « حيث ان المشتري يسعى ومن خلال عملية التبادل التسويقي الى تعظيم واحد من الاتي او اكثر من المنافع المتحققة من المنتج الزراعي المقدم له وعبر عمليات الانتاج المختلفة وهذه المنافع هي : (10)

ـ المنفعة الزمانية : وتتمثل بشكل اساسي في حصول المستهلك على المنتج بالزمان المناسب له . ومن هنا نرى انه اصبح الانتاج الزراعي متاح في كثير من الاحيان خارج الموسم التقليدي للانتاج. وقد يكون ذلك عبر عمليات التخزين وبالطرق المختلفة , او عبر عمليات خلق بيئة مناسبة للانتاج كما هو في ما يسمى بالزراعة المغطاة , او عبر عمليات الاستيراد والنقل من اماكن بعيدة ومترامية في العالم.

ـ المنفعة المكانية : هو تعبير عن التبادل التجاري الحاصل ما بين البلدان في العالم بمختلف توجهاتها الاقتصادية ومنطلقين من مبدأ التبادل على اساس المنفعة الحدية والفائض في الانتاج . ولذلك اصبحت هنالك دول مختلفة في العالم مصدر لانتاج وتسويق المحصول الزراعي لبلدان تفتقر اليها , وكما هو بمثال صارخ بهذا المجال وهو تسويق القمح والشعير والرز والسكر ... الخ من دول تبتعد عن غيرها من الدول المستهلكة لهذه المنتجات بمسافات جغرافية واسعة.

ـ المنفعة الشكلية : حيث تخرج العديد من المنتجات الزراعية من الحقل بصيغة مختلفة كليا عما نراه في الاسواق من حيث شكلها وترتيبها وطريقة عرضها او رزمها . حيث تجرى عليها عمليات التنظيف او التقطيع او الرزم او التجزئة للكمية المباعة ... الخ وكل ذلك بهدف خلق المنفعة للمستهلك.

ـ منفعة التملك : وتتمثل بحصول وامتلاك المستهلك للمنتج الي يرغب بشرائه وقادر على عملية الشراء . حيث من السمات الاساسية للمنتج الزراعي هو امتلاكه لغرض استهلاكه وليس لشيء اخر , وبالتالي تحقيق منفعة التملك للمنتج تعني تحقيق الاشباع للمستهلك .

ـ المنفعة النفسية : تحقق المنتجات الزراعية منفعة نفسية للمستهلك وفي اوقات مختلفة من الزمن الذي يكون به المستهلك . وكما هو على سبيل المثال في رغبته بتناول نوع من الفواكه او الخضار التي لا يوجد في البلد الذي يعيش فيه , او بشرائه للمنتج الزراعي وهو خارج الموسم لانتاجه .

يلاحظ من كل ذلك بان الجميع يتكاتف في تقديم الجهد المناسب لايصال المنتج الى المستهلك وتكييف عمليات الانتاج وتوافقها مع عمليات التسويق الزراعي . واذا ما تم التطبيق لهذه المنافع على المنتج الزراعي موضوع الدراسة وهو القمح لوجدنا حجم انطباقها الكبير مع المنافع التي تحققها . ويقفز في مقدمتها اعتماد المنتجين لاساليب وطرق متقدمة في نوعية وكمية الانتاج للقمح في سبيل تلبية الطلب بموسمه او خارج موسمه للبلدان التي تسعى لشراءه . كما انه يحقق الامان النفسي للمواطن والستراتيجي للبلد بوجود هذا المنتج كخزين استراتيجي لتأمين حاجات المواطنين وبما يحقق فعلا الامن الغذائي للبلد وبخاصة في الظروف الاستثنائية التي يمر بها . وخير مثال على ذلك هو ما حصل في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي الظالم عليه والذي امتد لاكثر من عشرة سنوات 1990-2013 ومنعه من استراد متطلبات الحياة الاساسية ومنها تحديدا القمح التي هي اساس مهم لتأمين الامن الغذائي . مما حدى بادارة الدولة انذاك الى اتخاذ اجراءات مختلفة لتأمين حاجة المواطنين من هذه السلعة عبر الاعتماد الكلي على الانتاج الوطني وايجاد المحفزات والتسهيلات الكبيرة لتوجه الفلاحين نحو زراعة وانتاج القمح والتزام الدولة بدفع اثمان الانتاج وبشكل اكثر مما هو مجزي وبشكل سريع لتشجيعه على الاستمرار بالانتاج , فضلا على الاعتماد على مواد بديلة وفي مقدمتها الشعير.

مفهوم الأمن الغذائي: يعتبر الامن الغذائي بمفهومه العام هاجس يقلق المجتمع والانسان على حد سواء ومنذ امد ليس بالقريب , على اعتبار ان الحاجة الاساسية في سلم حاجات الفرد تتمثل في حصوله على الطعام لكي يستمر بالحياة ومن دون ذلك فانه يعني الهلاك الحتمي . ولكن المفهوم بخصوصيته العلمية واعتماده من قبل الدول والهيئات المختلفة في العالم وكما يتأشر ذلك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996. وظهوره بشكل لافت في اعقاب انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974 والذي انبثق عنة هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء في العالم . وقد عرفت باسم المجلس الأعلى للتغذية والذي كان من اهدافها هو تطوير الإنتاج الغذائي ودراسة أسواق المواد الغذائية ومحاولة سد احتياجات الدول النامية من الأغذية.[3] وقبل الحديث وتعريف الامن الغذائي لابد من التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي : وهما :[4]

- **الأمن الغذائي المطلق**: والذي يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي على ذلك الانتاج ، وهذا المستوى من الامن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي . ولكن يمكن توجيه نقد الى هذا الموضوع حيث يتصف بعدم الواقعية اولا , فضلا عن كونه يفوت فرصة على الدولة من إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

- **الأمن الغذائي النسبي** : فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبخصوص تعريف الامن الغذائي فقد تعددت التعاريف حوله , اذ عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية (F.A.O) عام 1996 في المادة 1 بأنه « الأمن الغذائي يتحقق عندما يستطيع جميع الأفراد في جميع الأوقات الحصول، مادياً واقتصادياً، على الغذاء الكافي والسليم والمغذي لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية التي تمكنهم من الحياة النشطة والسليمة «[9] كما عرف بأنه « الحاله التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها وألا يكون هناك ما يهدد هذه الأسر بفقدان قدرتها في الحصول على هذا الطعام».

واخيرا وليس اخر يمكن تعريف الامن الغذائي على انه « الحالة التي تكون فيها فرصة الحصول على الاحتياجات الغذائية الأساسية كما ونوعا لكافة أفراد المجتمع وفي كافة الأوقات وفي حدود دخولهم المتاحة لضمان استمرار حياتهم» .[3] ولهذا نلاحظ إن جميع دول العالم تسعى لتحقيق نسب اكتفاء عالية من المواد الغذائية وبما يتيح لها تحقيق الاشباع لمواطنيها من الحاجات الاساسية للعيش الكريم.

وهنا يمكن الاشتقاق بالقول بأن الأمن الغذائي من شأنه إن يتيح للدولة ان تنتج اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من أغذية بطريقة اقتصادية مثلى وبالتالي فانها ستحقق ما يصطلح عليه بالاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والذي يمكن تعريفه على انه « قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا».[8] ومع تزايد عمليات التبادل التجاري بين البلدان وتوجه البلدان نحو التخصص في إنتاج سلع دون أخرى بحسب الميزة النسبية التي تمتلكها، أصبح هناك مفهوم جديد للأمن الغذائي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة وكمية وقيمة المواد المصدرة، وكلما كانت هذه الفجوة أقل كان وضع البلد أفضل . ووفقًا لهذا المفهوم تتمايز البلدان بدرجات متفاوتة من الفائض أو العجز في ميزانها التجاري الغذائي. وهكذا نجد أن انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة متعددة الجوانب تتراوح أسبابها بين العجز عن إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد، والعجز عن استيراد الناقص من الأغذية بسبب انعدام الموارد، وعدم العدالة في توزيع الأغذية لأسباب داخلية.[4]

العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي: هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تحقيق الامن الغذائي وقد تتباين في الاهمية من بلد الى اخر تبعا الى خصوصية ذلك العامل المؤثر في تحقيق الامن الغذائي . وبعامة يمكن تقسيم هذه العوامل الى نوعين

رئيسيين وهما : [7]

1ـ **المتغيرات الداخلية** : وهي تلك المتغيرات المرتبطة بذلك البلد او الاقتصاد القومي الذي يمكن ان يحقق التمايز عن غيره من البلدان وبالتالي اختلاف تأثيرها عما هو عليه في بلد اخر , وهذه المتغيرات هي في الغالب بالاتي :

أـ العوامل الطبيعية: وتتمثل بعامل المناخ والأرض والمياه وتشكل الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي. فعلى صعيد الوطن العربي يتصف المناخ بارتفاع درجة الحرارة في معظم أشهر السنة، ويسود الجفاف في معظم الأراضي العربية حيث يستولي المناخ الصحراوي على 80 % من الأراضي العربية.

بـ الموارد البشرية: يعد التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضغطًا على الموارد الطبيعية، فينعكس ذلك بصور سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة إلخ...

جـ البحث العلمي في مجال الزراعة : يهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يفتح آفاقًا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملا للإجهاد البيئي مثل الجفاف والملوحة والآفات وبمواصفات إنتاجية متميزة.

د – الاستثمار الزراعي: يعاني القطاع الزراعي بشكل عام من ضعف الاستثمارات الموجهه اليه قياسا بالقطاعات الاخرى وبخاصة في مجال الصناعة النفطية التي اصبحت هي العامل الحاسم في اعداد موازنة الدولة وتمويلها والتي تصل في العديد من البلدان العربية الى ما يقرب من 90% من الايرادات المتحققه لها . وبطبيعة الحال فأن الضعف في هذا التوجه الاستثماري سينعكس سلبا على تحقيق الامن الغذائي في مثل هذه البلدان.

2ـ **المتغيرات الخارجية**:

أـ التحولات في النظام العالمي: حصلت تغيرات كبيرة في الانظمة الاقتصادية في العالم ومنذ امد يمتد الى عقدين من الزمن وتمثل ذلك في ظهور دول جديدة وتفكك دول اخرى وانظمة اقتصادية جديدة اسهمت الى حد كبير في تغير خارطة التعاون والتعامل التجاري والاقتصادي مما انعكس سلبا على نمو الزراعة في بعض من تلك الدول او التي ترتبط معها باتفاقات اقتصادية اصبح من العسير تنفيذها لاحقا.

بـ التضخم الاقتصادي العالمي : اصبح من سمات العصر الجديد هو حالة الارتفاع في الاسعار وانخفاض القوة الشرائية من جراء التضخم الحاصل في اقتصاديات دول العالم المختلفة وهذا ما انعكس سلبا على فرص الاستثمار في القطاع الزراعي وتنمية هذه الاستثمارات بشكل متصاعد نتيجة الى القلق الذي يساور المستثمرين في الجدوى الاقتصادية المتحققة منها قياسا بالتسارع الحاصل في التضخم الاقتصادي.

جـ نمو التكتلات الاقتصادية: أخذت فكرة التكتلات الاقتصادية مداها الواسع بالوقت الحاضر وبخاصة في مجال تطبيق منطقة التجارة الحرة والسوق الاوربية المشتركة وغيرها من التكتلات او الاتفاقات الاقتصادية العالمية , والتي فسحت المجال امام الدول المتقدمة في الهيمنه بصورة مباشرة على اقتصاديات الدول الاقل قدرة في التطور ومواكبة التكنلوجيا المتحققة في مجال الانتاج الزراعي . وبالتالي اصبحت اقل قدرة على تحقيق الامن الغذائي لانها اصبحت مستوردة اكثر مما هي منتجة.[7]

ثالثا :ـ الجانب الميداني/الامن الغذائي في العراق

يعتمد توفر الغذاء في مستواه الكلي على قدرة البلد على تمويل وارداته الغذائية، فضلاً عن المواد الغذائية المنتجة محلياً، والتي تعتمد على مجموعة من العوامل منها.... وضع ميزان المدفوعات، صادرات السلع، واحتياطيات العملة الأجنبية. لذا إنَّ هذا المستوى يكتسب أهمية كبرى في البلدان التي تعتمد على واردات الغذاء من الخارج مثل العراق. ومع أنَّ الاستراتيجيات والسياسات الزراعية كافة منذ منتصف القرن الماضي استهدفت تحقيق نسب عالية من الأمن الغذائي إلا أن ذلك لم يتحقق في أية مرحلة زمنية وان كانت الخمسينات والستينات تمتاز بدرجة أفضل من الأمن الغذائي مقارنة بالعقود اللاحقة.

وتشير الاحصاءات الى انه خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كان متوسط نصيب الفرد من القدرات الغذائية مرتفعا مقارنة بباقي دول المنطقة، وحتى مطلع التسعينات كان العراق يؤمن حوالي ثلثي احتياجاته من الغذاء من خلال الواردات . وقد تدهور الأمن الغذائي الكلي في العراق خلال النصف الأول من التسعينات، فبعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق دخل العراق في أزمة غذاء نتيجة محدودية عرض الغذاء وتوقف الواردات من المواد الغذائية. مع ذلك فقد أدى الإنتاج الزراعي المحلي دورا مهما في تعزيز الأمن الغذائي ودرء المجاعة، فازدادت مساحة الأراضي المزروعة منتصف التسعينات بنسبة تصل الى 8%، وبعد عام 1996 أعيد الاعتماد على الاستيراد مرة أخرى في ظل تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الذي مول خلال السنوات التالية جميع مفردات نظام البطاقة التموينية. وأسهمت عوامل عديدة في انخفاض الإنتاج الزراعي منذ ذلك التاريخ أهمها:

- الاستغلال الجائر للأرض خلال سنوات العقوبات،
- الزيادة الكبيرة في تكاليف العمليات الزراعية،
- ارتفاع العديد من مستلزمات الإنتاج،
- الجفاف وانحسار الأمطار.

في ظل تراجع أداء القطاع الزراعي بعد عام 2003 تراجعت صادرات السلع الزراعية وارتفعت الواردات منها، وبخاصة

الحبوب. ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يقدر بحوالي 3% حاليا، والانخفاض في النمو الزراعي فقد بقيت معدلات استهلاك الغذاء مرتفعة، وأدى تبدل أنماط الاستهلاك ورفع العقوبات الاقتصادية إلى زيادة الطلب على الواردات إذ زاد الطلب على عدد كبير من الأغذية والمنتجات الزراعية التي لا تتوافر لها بدائل محلية أو أن الظروف الطبيعية لا تسمح بإنتاجها، أو بسبب الاثنين معاً . وهذا ما قد يؤدي الى تحقق الحرمان الغذائي للعديد من المواطنين , حيث يمكن تعريف الحرمان الغذائي بأنه» قياس نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات للطاقة الغذائية«. والجدول (1) يوضح حالة الحرمان الغذائي للافراد في العراق وموزعة على اساس المحافظات في العراق. حيث يعاني حوالي 5.7 % من العراقيين)أي بحدود 1.9 مليون نسمة من مجموع سكان العراق الحرمان الغذائي) ومن حيث العدد المطلق للمحرومين نجد انهم يتركزون بشكل اساسي في ثلاث محافظات من العراق وهي البصرة وذي قار وبغداد . وقد بلغ المجموع الكلي للمحرومين 1998000 فرد على مستوى العراق.

جدول (1)عدد المحرومين في العراق من الغذاء حسب المحافظات

المحافظة	عدد المحرومين	% الى اجمالي المحرومين	المحافظة	عدد المحرومين	% الى اجمالي المحرومين
نينوى	228930	11.5	النجف	38565	1.9
كركوك	41868	2.1	القادسية	34029	107
ديالى	86590	4.3	المثنى	86288	4.3
الانبار	78070	3.9	ذي قار	312151	15.6
بغداد	352760	17.7	ميسان	68001	3.4
بابل	54620	2.7	البصرة	531719	26.6
كربلاء	31997	1.6	اربيل	32254	1.6
واسط	133165	6.7	دهوك	56437	2.8
صلاح الدين	28163	1.4	السليمانية	0	0.0

المصدر :- وزارة التخطيط العراقية 2012

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط بعد احتلال العراق عام 2003 غزت السوق المحلية أنواع مختلفة من المنتجات الغذائية وبات السوق العراقي يستقبل أغلب احتياجاته الغذائية من دول الجوار.حيث يعتمد العراق بشكل متزايد على الصادرات النفطية في ميزان المدفوعات، فضلاً عن أنه المصدر الوحيد للعملة الأجنبية الداخلة للبلد، وتمويل الموازنة العامة للدولة. وعليه يعتمد البلد في تمويل وارداته الغذائية على الصادرات النفطية. لذا يقف العراق بين أكثر البلدان اعتمادا على استيراد الغذاء . ففي عام 2009 بلغ انتاج القمح بحدود 1.7 مليون طن وهو ما يمثل 37% من نسبة الاكتفاء الذاتي من حاجة العراق من القمح . بينما الشعير كان بحجم انتاج بلغ 0.5 مليون طن ولكنه كان يمثل100% من الحاجة للاكتفاء الذاتي وذلك يعود الى سبب جوهري بان الشعير لا يستخدم في الغالب للاستهلاك البشري الا في حدود ضيقة نسبيا , او يمكن خلطه مع القمح او حبوب اخرى.[9] وفي عام 2010 نجد أن نسبة الصادرات الى الواردات الغذائية حوالي 6% و تقدر الواردات الغذائية بحوالي 13 % من إجمالي القيمة النقدية للواردات.

إنَّ اعتماد العراق على إيرادات النفط التي ترتبط بالأسعار العالمية وبمعدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، يمكن أن تهدد الأمن الغذائي فضلاً عن التأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلد. وتشكل عوائد النفط 97% من الموازنة العامة طبقا لبيانات عام 2010. وتشير أحدث التقديرات إلى أنَّ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 7.3 % عام 2009 إلى 8.1 % عام 2010 ، مدعومة بالمبادرة الزراعية التي وفرت سيولة نقدية منحت في شكل قروض ميسرة للفلاحين والمزارعين والمربين وأصحاب المشاريع الخاصة بمبلغ إجمالي تجاوز تريليون دينار (حوالي 900 مليون دولار)، فضلاً عن الدعم في مجالات المكننة الزراعية والري والكهرباء والأسمدة وبعض الخدمات المجانية كالتلقيحات الحيوانية والمكافحة. لكنه وطبقا لتقديرات عام 2011 فإنَّ مساهمة القطاع الزراعي هبط إلى4.0 % فقط الأمر الذي يعود إلى جملة من العوامل من بينها استمرار الجفاف وارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في زيادة مساهمة الإنتاج النفطي مقارنة بإنتاج باقي القطاعات.

القمح والامن الغذائي في العراق : يعد القمح من أهم الحبوب الغذائية المستخدمة للاستهلاك البشري ، ويمثل العنصر الأساسي في غذاء الإنسان. ولذلك فقد احتل محصول القمح مكانة اقتصادية في معضم دول العالم سواء من ناحية إسهامه في الدخل الزراعي أو من ناحية المساحة المزروعة . حيث تسعى الدول دائما على زيادة إنتاج القمح بهدف زيادة طول فترة كفاية الإنتاج وتناقص فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلي من القمح. ويعد تحقيق هذا الهدف مؤشرا جيدا في صالح الاقتصاد القومي لذلك البلد ، إذ يمكن من خلال تحقيق هذا الهدف تقليل الاعتماد على الخارج من ناحية وتخفيف

العجز في ميزان المدفوعات من ناحية اخرى. فضلا عن مواجهة الضغوط التي تتعرض لها بعض الدول وبخاصة الدول النامية ونتيجة لحاجتها الى القمح ونظرا لعدم قدرة الإنتاج المحلي على الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة , فانه تعتمده بعض الدول المصدرة للقمح كوسيلة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي على الدول النامية.

وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد كان يحظى باهمية كبيرة بين الدول المنتجة للقمح في العالم , وبحسب تقرير منظمة الاغذية والزراعية العالمية (فاو) F.A.O فأن العراق كان يحتل المرتبة الثانية عشر عالميا خلال الفترة 1968-1972 من بين الدول المنتجه للحبوب من حيث المساحة المزروعة بالقمح والشعير . والمرتبة الرابعة عشر من حيث كميات الانتاج للقمح والشعير , والمرتبة الاولى عربيا . حيث بلغ انتاجه السنوي خلال تلك الفترة 1461 الف طن وبالتالي فانه يفوق الضعف لحاجته الفعلية من الاستهلاك البشري . ولكن وعلى العكس مما كان عليه في السابق من الزمن فقد اصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربيا في كمية الاستيراد من القمح. على الرغم من امتلاكه مقومات الانتاج اللازمة والمتمثلة اصلا بوفرة المياه والتربة الصالحة للزراعة والخبرة الزراعية . والجدول (2) يوضح حجم الفجوة الغذائية من مادة القمح في العراق قياسا بكمية الانتاج الى عدد السكان والحاجة السنوية من مادة القمح.[5]

جدول (2) كمية الانتاج في العراق للقمح للفترة 2003ـ2009 ومقدار الفجوة الغذائية

السنة	عدد السكان (مليون)	الحاجة السنوية للقمح (الف طن)	كمية الانتاج (الف طن)	مقدار الفجوة (الف طن)
2003	26.3	3627	1077	2550
2004	27.5	3795	483	3312
2005	28.5	3933	358	3575
2006	29.4	4057	1030	3027
2007	30.2	4167	1218	2949
2008	31.1	4289	629	3600
2009	31.8	4383	1231	3152

المصدر : وزارة التخطيط العراقية 2012

يلاحظ من الجدول ان انتاج القمح في العراق لم يستطع ان يغطي اكثر من 50% من حاجة السكان للفترة السابقة باحسن الاحوال ولم تزد كمية الانتاج عن 1.2 مليون طن وذلك عام2009. والجدول(3) يوضح الاحصاءات الاخيرة المتاحة فيما يتعلق بالمساحات المزروعة وكميات الانتاج من القمح للسنوات2010 - 2012.

جدول (3) المساحات المزروعة وكميات الانتاج من الحنطة للسنوات 2010ـ2012

السنة	المساحة المزروعة (الف دونم)	حجم الانتاج (الف طن)
2010	10311	4362
2011	11074	4270
2012	10861	4790

المصدر : وزارة التخطيط العراقية 2012

حيث يلاحظ من الجدول الثبات النسبي والمنخفض اصلا في المساحات المزروعة وكميات الانتاج من القمح في العراق والتي تدق ناقوس الخطر الكبير في تلبية حاجات المواطنين من هذه المادة الاساسية كمنتج وطني قبل القيام بعملية سد العجز من خلال الاستيراد . علما بأن المساحة المزروعة من مادة القمح لا تمثل اكثر من 50% من الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب بالعراق.

ولو تم اعتماد سنة 2009 كسنة اساس لتحديد عدد سكان العراق وبالاعتماد على نسبة النمو السكاني البالغة 2.8% والمقدرة من قبل وزارة التخطيط العراقية , فأن الجدول (4) يوضح حجم الكمية المتوقع طلبها من القمح للسنوات القادمة

جدول (4) كمية القمح المتوقع طلبها حتى عام 2030 في العراق

السنة	عدد السكان التوقع (مليون)	كمية القمح المطلوبة (الف طن)
2015	37.6	5173
2020	43.1	5938
2025	49.5	6817
2030	57.8	7968

يؤشر الجدول الارتفاع الحاصل والمتزايد في حجم الطلب على القمح في العراق , وبالتالي ارتفاع الفجوة الغذائية ما بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة .ولا نتوقع ان يتحسن الوضع اكثر مما هو عليه لاسباب مختلفة يقفز في مقدمتها الوضع الامني المضطرب في العراق وعدم وجود استراتيجية وطنية على مستوى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي عموما وانتاج القمح خصوصا . بالاضافة الى هجرة الفلاحين لاراضيهم والتوجه لاعمال اخرى اكثر جدوى واقل جهد , فضلا عن شحة المياه الواردة من مناطق خارج العراق والسياسة المائية المعتمدة من قبل سوريا وتركيا . وهذا ما سيؤدي الى تقليص كميات المساحات المزروعة من القمح وما ينعكس سلبا على تحقيق الامن الغذائي من الحبوب وللاقاة هذا العجز الواضح فان العراق سيضطر الى استيراد احتياجاته من القمح من خارج البلد وتحديدا من الدول التي تهيمن على انتاج القمح في العالم وهي امريكا

واستراليا وكندا . مما يعني انه سيستخدم هذا السلاح من قبل هذه الدول لتنفيذ أجندات وأرادات جديدة على الدول النامية عموما والعراق خصوصا . وهنالك شواهد تأريخية في هذا المجال استخدمته امريكا ضد دول العالم وتحديدا كما حصل مع الاتحاد السوفيتي سابقا ومنطلقة من استراتيجية هادفة الى استغلال الشعوب وتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية . وبالتالي فان العراق مهدد بامنه الغذائي حاليا ومستقبلا في ظل تدهور عمليات الانتاج المحلي وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والعودة الى سابق عهده .

التوصيات

يمكن اجمال التوصيات التي توصل اليها البحث بالاتي :

1- دعم مراكز الابحاث الزراعية لتقديم مقترحات ونتائج لتطوير زراعة الحبوب في العراق وتحديدا في مجال انتاج القمح.

2-تحقيق صيغ متطورة وعلمية مع الجهات الخارجية لتطوير انتاج القمح في العراق وفسح المجال امام الاستشارات الاجنبية على وفق عقود لا تسمح بأي اثار سلبية على المنتجين المحليين.

3- تقديم المحفزات والمستلزمات اللازمة لتشجيع الفلاحين على زراعة القمح ووضع سياية سعرية مجزية للحاصل الوطني.

4- اعتماد اساليب موضوعية وعلمية في الري وبما يحقق التكافئ بين الجميع ودون الاضرار بمصالح الاخرين وعبر عقد اتفاقات مع دول الجوار سوريا وتركيا لتحديد كميات المياه الداخلة للعراق.

5- دعم المشروعات الزراعية الإنتاجية بمشروعات مكملة في مجال المدخلات الزراعية وبالأخص الأسمدة والآلات الزراعية.

6- ضرورة ربط مفهوم الأمن الغذائي بمصالح الطبقات الاكثر تضررا في المجتمع لكونهم الاقل قدرة على تلبية حاجاتهم من الغذاء واعتبار ذلك استراتيجية وطنية ترقى الى مستوى السيادة للدولة.

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان الى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الاردن، على الدعم المالي المقدم لمشروع البحث رقم (DRGS-2014-2015-143)

الهوامش

1- الديوه جي و ابي سعيد . مبادئ التسويق الزراعي . دار الحاد للنشر والتوزيع . الاردن . عمان . الطبعة الاولى . 2001

2- الزعبي . عاكف . مبادئ التسويق الزراعي . دار الحاد للنشر والتوزيع .الاردن . عمان . الطبعة الاولى .2006

3- الشمري . سلام منعم . التنمية الزراعية ومتطلبات الامن الغذائي في العراق مجلة العلوم الادارية والاقتصادية . جامعة واسط . كلية الادراة والاقتصاد 2007

4- الدروبي . رانية ثابت . واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 24 . العدد الاول . 2008

5- رشم . محمد حسن . واقع انتاج محصول القمح والرز في العراق . مجلة كلية الادارة والاقتصاد . جامعة المثنى . 2009

6- وزارة التخطيط العراقية . الجهاز المركزي للاحصاء . مديرية الاحصاء الزراعي . انتاج المحاصيل والخضروات . 2012

7- وزارة التخطيط العراقية . برامج الاغذية العالمية . الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحولات الاجتماعية في العراق . 2012

8- المركز الوطني للمعلومات . الجمهورية اليمنية. الامن الغذائي. 2009

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- المجلد رقم (30)، الخرطوم، 2010 ،

10- Ferrell.O C & Hartline . Michael .D .Marketing Management Strategies . 5th ed . South –Western 2011